طالب بالتصدي لأي مقترح من شأنة تحويل الكويت لدولة «دعشنة أو طالبانية»

الصالح : الكويت أصبحت الأولى فى مؤشر الفساد .. والملف الرياضي صراع بين أقطاب سياسيين

كتب مصطفي كامل

اكد مرشح الدائرة الثالثة الخبير الدستوري د. هشام الصالح ان قانون البصمة الوراثية الذي اقر مؤخرا ليس به اي عوار دستوري وانه سيكشف المزورين ويحقق المزيد من الامن للمجتمع والوطن لافتا الي انه في ظل ذلك كله فهناك ضغوط اجتماعية تمارس لارهاب نواب الامة بشأن تعطيل هذا القانون وعدم العمل به

واعلن الصالح عبر لقائه في قناة الصباح نيته تقديم مقترح يحظر ارتداء النقاب في حال قدم من اطراف اخري مقترح بفرض اللباس الديني للرجل والمرأة منوها ان هناك بعض من كتلة المعارضة لا يهتمون الا بالنصف السفلي من الانسان فقط

وعن عودة المقاطعين والمشاركة في الانتخابات الحالية اوضح ان هؤلاء ليس لديهم مبدأ حقيقي مطالبا اياهم بضرورة الاعتذار للشعب الكويتي مشددا علي ان المجلس المبطل الاول حاول التضييق علي الحريات ورفع الشعار البرتقالي وان جماعة الا الدستور هم ابعد ما يكونوا عن الدستور وفيما يلي تفاصيل اللقاء

× لماذا قررت خوض الانتخابات الحالية؟

– لم تكن تراودني فكرة خوض الانتخابات ولكن ما حدث اننا اصبحنا امام خطين متناقضين كل منهما لا يمثلنا ولا يمثل اغلبية الشعب الصامته التي ترفض افكار ما يسمي بالبرتقالي والحكومة المنتخبة وايضا حالة الوقوف التام مع الحكومة في الصح والخطأ فلم اجد خط ثابت متوازن وعقلاني يأخذ بيد الحكومة متي نجحت وعملت وفي المقابل يصوبها ويقومها اذا اخطأت للاسف في المجلس المبطل الاول حيث وجود ما تسمي بكتلة الاغلبية كان الشعار البرتقالي هو المسيطر ولم يكن يمثل الشارع فهذا المجلس حاول التضييق علي الحريات بل وكان يتعمد مصادرتها والانتقاص منها علي سبيل المثال تبني اقتراح بقانون بفرض اللباس الديني علي المرأة والرجل وذلك من خلال هيئات ولجان وهذا قانون يخالف المادة 30 من الدستور الكويتي التي كفلت الحرية الشخصية وايضا قانون بتخصيص اماكن للعائلات والشباب في المقاهي والمطاعم فضلا علي قانون ضرورة الحصول علي موافقة لعمليات التجميل من اللجنة المختصة وللاسف من كانوا ينادون بالا الدستور هم ابعد ما يكونوا عن الدستور والحريات الشخصية وجميع اقتراحاتهم كانت تنصب علي تقييد الحريات المجلس السابق لم يقدم شي للكويت 3 سنوات وحال البلد لم يتغير بل الكويت اصبحت الاول في مؤشر الفساد صرفنا مليارات علي خطة التنمية ومركز الكويت تراجع الي المركز 102

× كيف تقول بان المجلس المنحل لم يقدم شي في حين انه شرع وراقب واطاح بـ5 وزراء؟

– المجلس المنحل لم يطح باي وزير ولم يتم طرح الثقة باي واحد من اعضاء الحكومة وبرنامج عمل الحكومة الذي تم تقديمه ووافق عليه نواب الامة هو مجرد كلام انشائي مرسل لم يقم علي احصائيات ولغة ارقام ومع ذلك وافقوا عليه وتم صرف مليارات اعضاء المجلس المنحل لم يقوموا بدورهم الرقابي ومن يقولون بانهم كانوا يريدون ان يستجوبون ولم يجدوا احد يقف معهم من باقي النواب فكلامهم مردود عليهم فليس مطلوب من النائب المتجوب ان ياتي باغلبية نيابية لاسقاط الوزير وانما يبر بقسمه ويراقب ويحاسب والشعب الكويتي يحكم علي اداء نوابه

× في رايك كم وزير كان يستحق الاستجواب في المجلس السابق؟

– للامانة لا يجب ان نضع الحكومة كلها في قالب واحد فهناك من الوزراء من ادي وعمل لصالح الشعب الكويتي وهناك بعضهم كان يجب ان يقفوا علي منصة الاستجواب لان عملهم وادائهم شابه القصور لايمكن ان تحلق الكويت عالية الا بجناحي الرقابة والتشريع معا للاسف ليس لدينا الجرءة ان نضع ايدينا علي الجرح والخلل الذي تسبب في ايقاف الرياضة الكويتية

× اذن في رايك لماذا عدم القدرة علي وضع الايدي علي مواطن الخلل؟

– لان هناك اقطاب ومتنفذين فالملف الرياضي في حقيقة الامر هو صراع بين اقطاب سياسيين والنواب ليس لديهم الجرءة بان يوضحوا هذا الخلل فجميعهم محسوبين علي هذه الاقطاب للاسف في المجلس المنحل البعض قبل ان يكون اداة للطرح علي حساب اخرين ولم يقوم بدوره وفقا لما يمليه عليه ضميره وبرا بقسمه الانتماءات للاقطاب والمجاملات السياسية ضيعت العمل التشريعي والرقابي ومن يروج بان المجلس السابق كان مجلس انجازات وتشريع نرد عليه بان هذا الكلام عاري عن الصحة ووفقا للاحصاءات فان 73% من الاقتراحات ومشاريع القوانين قدمتها الحكومة و27% كانت لمجلس الامة وهي عبارة عن تعديلات بسيطة علي بعض القوانين

× كيف تري قانون البصمة الوراثية؟

– تراجع النواب بالنسبة لقانون البصمة الوراثية جاء نتيجة ضغوط لان من شأن هذا القانون ان يكشف حالات التزوير لماذا الخوف حتي من حق الاب ان يعرف هذا ابنه او لا قانون البصمة الوراثية سليم دستوريا وهناك ضغوطات اجتماعية تمارس لارهاب النواب فهذا القانون سيحقق المزيد من الايجابيات ويكشف عن المزورين والمجرمين

× ماذا عن برنامجك الانتخابي؟

– برنامجي الانتخابي يقوم علي المواطنة الدستورية فكل مواطن له حقوق عليه التزامات وفي المقابل علي الدولة ان ترعي المواطن الكويتي دون النظر الي انتماءاته فهناك عنصريات وقبليات وطائفيات تمنع البعض من الوصول الي بعض المناصب في الدولة وفي المقابل بعض الانتماءات تعطي الاولوية في التعيين فالمقابلة الشخصية للوظائف تستخدم كستار للممارسة العنصرية والطائفية والقبلية ومحاباة فلان علي حساب فلان وبالنسبة لقضية الحريات اقف ضدها تماما واوكد ان قانون تقنية المعلومات جاء هولامي وغير محدد وغير منضبط وهو عبارة عن اقحاخ مني ما يريدون بطبقونها

× هل سرك عودة المقاطعين للمشاركة في الانتخابات الحالية؟

– الكويت تتسع للجميع ولجميع الاراء وهؤلاء المقاطعين لهم حقوقهم السياسية ولكن عودة منهم من صعد ونزل لساحة الارادة تدل علي اننا كنا علي حق عندما شاركنا وقاطعوا هم فماذا استجد حتي يعلنوا انقلابهم علي مبادئهم ويشاركون فلوكان لديهم مبدأ حقيقي لما اعلنوا مشاركتهم في الانتخابات وفق النظام الانتخابي الذي سبق ورفضوه هؤلاء عرضوا البلد للخطر بمسيراتهم تغيير الصوت الواحد يكون من خلال البرلمان وليس من الشارع وباسلوب لن نسمح لك وما تسمحلك يجب علي العائدون للمشاركة في الانتخابات من المقاطعين ان يعتذروا للشعب الكويتي عما اقترفوه بجريمة بحق الكويت وشعبها من مسيرات واقتحامات لمجلس الامة والمطافئ ونهج الفوضي حيث اردوا الكويت في ربيع عربي كما حصل ببعض الدول

× ولكن المعارضة لم تكن سببا في التازيم وتراجع التنمية فهم لم يشاركوا في المجلس المنحل؟

– نعم نحن ضعنا بين خطين خط ما يسمي بالازرق بينما خط اخر يدعوا الي حكومة منتخبة وتضييق الحريات فهم تسيدوا المشهد السياسي في الكويت لمدة 6 اشهر وكانت جميع اقتراحات المعارضة هي التضييق علي الحريات ومصادرتها وانتقاصها فلم يتحيوا للتنمية نهائيا فكل مقترحاتهم يفكرون فيها بالنصف الاسفل من الانسان وللاسف العائدون والمشاركين في الانتخابات من المعارضة سوف يعيدون نفس المشهد السياسي واذا عادوا لذلك يجب ان يكون هناك من يتصدي لهم واذا تم تقديم مقترح بفرض اللباس الديني علي المراة والرجل سوف اقوم بتقديم مقترح يمنع ارتداء المراة للنقاب وحي استشعرهم بخطر ما يقومون به وعلينا ان نتصدي لاي مقترح يهدف لتحويل الكويت الي دولة دينية او دولة دعشنة او طالبانية

د. هشام الصالح

■ سأقدم مقترحاً يحظر ارتداء النقاب إذا قدم آخر يفرض اللباس الديني للرجل والمرأة

■ المجلس المبطل الأول حاول التضييق علي الحريات ورفع الشعار البرتقالي

■ جماعة «الا الدستور» هم أبعد ما يكونون عن الدستور ومقترحاتهم مقيدة للحريات

■ البرلمان المنحل لم يقدم شيئاً للكويت علي مدار 3 سنوات من عمره

■ برنامج عمل الحكومة الذي وافق عليه المجلس السابق مجرد كلام إنشائي

■ لا يجب وضع الحكومة كلها في قالب واحد فبعض الوزراء أدي عمله ومنهم من قصر

■ ليس لدينا الجرأة لنضع أيدينا على الجرح والخلل الذي تسبب بإيقاف الرياضة الكويتية

■ الحكومة قدمت 73 % من التشريعات بينما المجلس المنحل لم يقدم سوى 27 % فقط

■ قانون البصمة الوراثية دستوريا سليم ولكن هناك ضغوطا تمارس لإرهاب النواب بشأنه

■ قانون تقنية المعلومات غير منضبط ومواده عبارة عن «أفخاخ»

■ المقاطعون ليس لديهم مبدأ حقيقي والدليل عودتهم والمشاركة في الانتخابات

طالب سمو رئيس مجلس الوزراء بالتدخل لوقف هذا القرار الارتجالي لاعتبارات إنسانية

موسى : إيقاف المساعدات عن الكويتيات المتزوجات من « بدون » سيتسبب فى أزمة اجتماعية

حذر مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة النائب السابق ماجد موسى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة التخطيط والتنمية هذ الصبيح من مغبة ايقاف المساعدات الاجتماعية عن الكويتيات المتزوجات من غير كويتي بحجج واهية مشددا علي ان هذا الامر غير مقبول جملة وتفصيلا.

وقال موسى في تصريح صحافي انه اذا صح الخبر الذي نشرته جريدة الراي بشأن اعطاء وزيرة الشؤون اوامرها بايقاف المساعدات الاجتماعية عن مئات الملفات الخاصة بالكويتيات المتزوجات من غير كويتي فان الوزيرة تكتب نهايتها السياسية بيدها لان قرارها بجانب لايراعي الاعتبارات الانسانية والقانونية فانه لا يضع في الحسبان ظروفهم المعيشية الصعبة نتيجة لارتفاع الاسعار والتضخم وغياب الحلول لهن ولابنائهن خاصة في توظيفهم.

وأضاف موسى على الوزيرة تعليق قرارها ومنح اصحاب الملفات المهلة الكافية لتحديث بياناتهم دون قطع المساعدات مع اعادة النظر في الشروط التي وضعتها والتي هي سبب تاخر تحديث البيانات لاسيما وان مثل هذا القرار من الممكن ان يتسبب في ازمة اجتماعية بالمجتمع بسبب قطع مصدر الدخل الذي ربما يكون الوحيد في بعض الاحيان.

واستغرب موسى من وضع وزارة الشؤون شروطا تعجيزية لاستمرار المساعدات بالزام الكويتيات المتزوجات من بدون على احضار شهادة تثبت العجز الكامل للزوج عن العمل متسائلا: هل لابد ان يكون الزوج معاقا حتى تستمر المساعدات الاجتماعية.

وطالب موسى سمو رئيس مجلس الوزراء بالتدخل لاعتبارات انسانية لوقف هذه القرار الارتجالي وغير الإنساني حتى تشعر المراة الكويتية بالأمن والاستقرار والطمأنينة في بلدها.

ماجد موسى

■ على الوزيرة تعليق قرارها ومنح أصحاب الملفات المهلة الكافية لتحديث بياناتهم

■ قرار «الشؤون» لايراعي الاعتبارات الإنسانية والقانونية وهي بذلك تكتب نهايتها السياسية

طالب بمنحها حق التقاعد المبكر إذا رغبت في التفرغ لتربية الأبناء

سيف المطيري: إقرار حقوق المرأة من اولويات برنامجي الانتخابي

شدد مرشح الدائرة الرابعة سيف راشد المطيري على ضرورة منح المراة الكويتية حقوقها كاملة ومساواتها بحقوق الرجل، مشيرا الى ان المراة الكويتية خاصة المتزوجة من غير كويتي تتعرض لظلم كبير، فتحرم من العديد من المزايا التي تحصل عليها نظيرتها المتزوجة من كويتي.

وقال المطيري في تصريح صحافي «ان الدستور الكويتي نص على مساواة الرجل والمراة وعدم التمييز بينهما، وواجب على الدولة توفير الحياة الكريمة للمواطنين جميعا، ويجب ان تعلم الحكومة جيدا ان هذا ليس منه، بل واجب عليها القيام به».

واستغرب المطيري عدم قيام المجالس المنتخبه المتعاقبه بواجبها تجاه المراة الكويتية، التي تحرم من ابسط حقوقها، مشيرا الى ان تلك المجالس تتحمل الجزء الكبير من المسؤولية.

وأكد المطيري انه يولي قضايا المراة اهمية خاصة في برنامجه الانتخابي، وسيعمل في حال حصوله على ثقة ابناء الدائرة الرابعة والوصول الى مجلس الامة على اقرار كافة حقوقها من أجل مساواتها بالرجل لاسيما في ما يخص الامور المتعلقة بالاسكان.

وشدد المطيري على ضرورة منح المراة حق التقاعد المبكر، اذا رغبت في التفرغ لتربية الابناء، ومنحها حقوقها المالية كاملة، لافتا الى ان منحها حق التقاعد المبكر وتفرغها لتربية الابناء، سيساهم في اعداد جيل قادر على مواكبة التحديات، ويتماشى ذلك مع ماتنص عليه خطة التنمية.

ولفت المطيري الى انه سيدفع كذلك نحو انشاء لجنة دائمة للمراة والاسرة في مجلس الأمة، فلايجوز ان تبقى تلك اللجنة مؤقته، رغم اهميتها، على ان تفعل دورها وتنجز التقارير اللازمة من اجل انصاف المراة.

وفي ختام تصريحه، طالب المطيري الناخبات بحسن الاختيار يوم 26 نوفمبر، والتصويت لمن يؤمن بحقوقهن، والانتباه لمن يدغدغ مشاعرهن بهدف الحصول على اصواتهن.

سيف المطيري

شدد على ضرورة التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

المطيري : الاستجواب أداة دستورية فقدت قيمتها لاستخدامها في غير موضعها

شدد مرشح الدائرة الرابعة لافي حمود المطيري على ضرورة التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لما فيه مصلحة الكويت والكويتيين بعيدا عن المصالح الشخصية ولعبة الترضيات.

وقال المطيري في تصريح صحفي: الأصل في العلاقة بين السلطتين هو التعاون القائم على الشفافية وإعلاء المصلحة العامة لتحقيق الهدف المنشود وهو رفعة الكويت.

وأضاف: نواب الأمة هم ممثلي الشعب ويجب أن يكونوا المتحدثين بإسمه والمستشعرين لهمومه والساعين لتحقيق تطلعاته ورغباته وأنا عن نفسي وضعت نصب عيني مصلحة الكويت والكويتيين عند إعلاني نيتي الترشح لمجلس الأمة 2016 والمتابع للشأن السياسي يلاحظ بوضوح القصور في المجالس السابقة على صعيد المراقبة والتشريع فكثير من مشاريع القوانين التي تصب في مصلحة الكويت والكويتيين مازالت حبيسة الادراج في وقت تم تمرير قوانين وتشريعات لا تصب في المصلحة العامة وبالمقابل كان الدور الرقابي للمجلس ضعيف في الكثير من المواقف ولم يتم التعامل بالحسم المطلوب في ملفات الهدر الاقتصادي والموازنات العامة والتفصيلية.

واضاف: الاستجواب كاداة دستورية كفلها الدستور للنائب فقدت قيمتها ومكانتها بسبب استخدامها في غير مواضعها واستغلالها للتكسب السياسي والانتخابي وكثر من تلك الاستجوابات التي مرت على تاريخ مجلس الامة كانت غير حقيقية وتحمل في داخلها الكثير من التناقض في المواقف.

وطالب المطيري الجميع بالتسامي على المصالح الشخصية والخلافات وفتح صفحة جديدة يكون عنوانها لنعمل من أجل الكويت جميعا.

لافي المطيري

أكد أنه يخالف قانون حقوق الطفل

عاشور : قرار إغلاق مكاتب التحقيق بالمستشفيات غير مبرر

في تصريح صحفي لمرشح الدائرة الأولى النائب السابق صالح أحمد عاشور قال

إن توجه وزارة الداخلية لإغلاق مكاتب التحقيق في المستشفيات واستخدامها في امور أخرى غير واضحة امر مستغرب وغير مبرر حيث ان هذا الإجراء يخالف قانون حقوق الطفل الذي تنص سواده على ضرورة وجود مكاتب تحقيق في المستشفيات والمراكز الصحية.

وأكد عاشور قائلاً إن قانون حقوق الطفل الذي اقره المجلس السابق ينص على ضرورة وجود هذه المكاتب للتحقيق في الشكاوى والحالات التي يرى فيها الجهاز الطبي المعالج للطفل وجود اعتداء جسدي او نفسي أو حتى طبي عليه وتحويل تلك الحالات للجهات المختصة للتحقيق بهذا الشان ومعرفة كافة الحقائق.

واضاف عاشور انه يجب على وزارة الداخلية الاهتمام اكثر بالجوانب الانسانية المرتبطة بحقوق الطفل والمراة والحالات الأخرى التي تستوجب حمايتها والحفاظ عليها وإحالة المنتهكين لحقوقهم لجهات التحقيق ومعاقبتهم.

وختم تصريحه بالقول: نطالب وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إغلاق مكاتب التحقيق بالمستشفيات حتى يشعر الجميع بالأمن والأمان في دولة الإنسانية والتي يتمتع بها الكويتيين وكافة من يعيش فيها البلد.

صالح عاشور